مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (23) – العدد الثالث – يوليو 2022

طبيعة الازمه في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في اداره الأزمات

The nature of the crisis in Libya and the role of internal and external factors in crisis management

الباحث/ محمد إبراهيم البسيوني بدوى

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

أ.د/ محمد عز الدين عبد المنعم

أستاذ العلوم السياسية غير المتفرغ

كلية التجارة

جامعة بورسعيد

أ.د/ شريفة فاضل محمد بلاط

أستاذ العلوم السياسية

كلية التجارة

جامعة بورسعيد

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

مقدمة:

تعد الثورة الليبية التي حدثت منتصف فبراير 2011 من الثورات التي شهدها ما يسمى بالربيع العربي ، حيث تأثرت تلك الثورة بشكل بالغ بالثورات العربية المجاورة لها والتي سبقتها في دولتي (مصر – تونس) وكانت شبيهة لها بأسبابها وبها الكثير من العوامل الدافعة التي كانت في الأساس أن معظمها نابع من ظلم تلك الشعوب لهذه الدول ، وكان أكبرها وأسوأها فساد أنظمتها السياسية الحاكمة واستمرارها في ظل الاستبداد.

على الرغم من التشابه الكبير في أسباب وأسباب الثورات الثلاث، إلا أن الثورة الليبية اختلفت في جوانب عديدة، وهذا واضح من طبائع البيئات التي قد تصاعدت فيها الثورة، حيث تشكلت الثورة الليبية بـ تناقض واضح بين أحجام الموارد للدولة وأسعار النفط الضخمة وواقع الحياة الذي لا يختلف عن ما هو عليه في الدول الأكثر فقراً بأي حال (عمر التير،2016)

ومن أبرز ملامح الثورة الليبية عن الثورات السابقة ، الانتقال السريع من المسار السلمي إلى المسلّح ، والمذابح الدموية الوحشية التي صاحبت ذلك ، الأمر الذي تدخلت بسببه القوة الدولية من أجل أن تحمي هذا الشعب. وحياة المدنيين فيه. بعد سقوط نظام الحكم، دخلت الثورة ، على عكس ما كان متوقع ، في أزمة رئيسية وذلك ناتج عن غياب القواعد المؤسسة للدولة ذات الخبرات والأعراف الراسخة ، وأدى هذا الوضع في ذلك الوقت إلى ظهور الكثير من التحدي للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان عقبة كأداء أمام استمرار ثورة في الثورة. الطريق نحو الأهداف المنشودة والتي مثلت تطلعات الشعب في الحرية والعدل والأمان وإرساء أسس دولة القانون والمؤسسية ، وكانت السبب الأساسي لانحراف تلك الثورة وتحولها إلى حرب داخلية وأهلية دموية. التي حطمت تماما الهدف الرئيسي لتلك الثورة [1].

وقد تناول الفصل الأول طبيعة الأزمة في ليبيا وأسبابها من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: مفهوم إدارة الأزمة الدولية**
- **المبحث الثاني: مفهوم العوامل الخارجية ودورها في إدارة الأزمة.**

مفهوم الأزمة وأسبابها

مقدمة:

فنحن نتواجد بعالم من الأزمات المتكررة، عالم التكتلات والتصاعدات الكبيرة، والمصلحة المتضادة، وعالم لا يوجد فيه مكان لدولة صغيره، ولا فيه أي احترام لأي انقسام أو تفكك، لأننا نعيش في عالم متعدد ومضاعف، مع اليوم العالمي الآخذ في الاتساع والتوسع والتناقض. وكلما اتسع نطاقها وزادت تناقضها، زادت تنوع أزماتها واشتدادها

هناك العديد من الأزمات التي تواجه المجتمع ، سواء بشكل دوري أو عشوائي ، ومن خلال النظر إلى هذه الأزمات نجد أنها سببت في الماضي العديد من الخسائر والأضرار للفرد والمجتمع سواء على الصعيد الاجتماعي أو الإداري أو الاقتصادي. لا يخفي أحد تعريض المجتمع لأزمات تهدد التطور العشوائي في الوقت المناسب سواء من الناحية المادية أو البشرية ، حيث تسببت الأزمات في أنواع مختلفة من الخسائر في المرافق العامة والمرافق العامة والممتلكات والموارد البشرية والطبيعية. أو بشكل غير مباشر حول الثروة البشرية للمجتمع وما تمثله من ركائز أساسية لحركة التنمية.

تعتبر الأزمات غير شعبية ، لأنها تجعلك تشعر بعدم الاستقرار والتغيير المفاجئ ، مما يؤدي إلى الارتباك والقلق ، وربما قرارات متهورة ومتسرعة تزيد الأمر سوءً

وقد تسببت الأزمات المتتالية في العقود الماضية في خسائر فادحاً وأضراراً اقتصادية كبيرة قد أثرت على حياة ألاف المنظمات حول العالم. التنمية للبلدان والمنظمات على نفس الحد ، بالاعتماد على قواعد معرفية متطورة وحديثة ووعي صناع القرار. ومن المتوقع لكل المنظمات في هذا الزمن المملوء بالتغيرات والتطورات.

أولاً: مفهوم الأزمة وأسبابها:

هناك العديد من المعاني التي تناولت مفهوم الأزمات كنتيجة مباشرة للتغير البيئي الداخلي والخارجي السريع والمتتالي والتي تعمل فيها المنظمات على حد سواء كانت إنتاجيه أو خدمية مما يستتبع حصول أزمات تقضي فرض على المنظمات لإدارتها. بجودة والاستفادة من النتائج الفعالة والسلبية

وفيما يلى بعض من مجموعة المعاني والتعريفات منها:

تعتبر الأزمة لحظية حاسمة تتعلق بمستقبل النظام الإداري المتأثر به ، وهي مشكلة تتمثل في الصعوبة الشديدة لصانعي القرارات والتي تجعلهم مرتبكين للغاية. وأي قرار يتخذه يصبح ضمن دائرة عدم اليقين وقلة المعرفة والعلم واختلاط الأسباب والنتائج والانهيار المتعاقب الذي يرفع من درجة المجهول في التطورات ما قد تسببه الأزمات ي معنى آخر للأزمة: هي تغيير مفاجئ عن السلوك المعتاد – وتعني سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى ظهور مواقف مفاجئة تنطوي على تهديدات مباشرة للقيم و المصالح الأساسية للدول ، الأمر الذي يلزم معه حتمية الاتخاذ لقرارات سريعة في أوقات قصيرة وفي ظل ظروف بعدم اليقين بالأزمة).

الأزمة عيب يؤثر مادياً على النظام بأكمله ، ويهدد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام.

عرفها ميتروف أن الأزمة هي عملية تشتمل على خمسة مراحل أساسية ، وهي

(اكتشاف علامات الإنذار المبكر و الاستعداد – الاستعداد لمنع الأزمة – احتواء الخطر، –تقليل الآثار السلبية – استعادة النشاط السلبي – وفي النهاية اكتساب الإيجابية والخبرة)

بينما تم تعريف الأزمة في قاموس ويبستر على أنها حالة تمثل نقطة التحول نحو الأسوأ كان أو الأفضل، وهذا الوضع يواجه البلدان)المنظمات –الأفراد –الجماعات(على اختلاف أنواعها.

الأزمة من حقائق الحياة الثابتة ، وتحظى التحديات الداخلية والخارجية باهتمام الأنظمة الحاكمة التي تعمل بجد لإدارة الأزمات التي تنشأ من التهديدات والتحديات.

أما عن "أمين هويدي" فيعرّفها كمجموعة من التفاعلات المتتالية بين دولتين أو أكثر تعيش حالة من الصراع الشديد الذي يصل أحيانًا إلى احتمال كبير لظهور المصالح العليا. للبلاد وتتطلب وقتًا قصيرًا للحرب ووقوعها ، حيث يواجه صانع القرار موقفًا مهددًا للتعامل مع هذا الموقف يتخذ قرارات جوهرية (عبد الوهاب ,2013)

يعرف ماكليلاند ، تشارلز ، المفهوم العسكري لمفهوم الأزمة بالقول إنه: "مواجهة متوترة بين القوات المسلحة المتعبة واليقظة ، التي قد تلتحم ببعضها البعض في التهديدات والمناوشات على مستوى قليل، لكنهم لا يستخدمون أي كمية كبيرة من القوة العسكرية.

اسباب نشوء الأزمات:

تختلف أسباب الأزمات باختلاف الأزمات ذاتها، وهناك عدة أسباب داخلية وخارجية ، ذاتية وعامة وموضوعية ، شخصية وتخطيطية وتنفيذية ، ورغم تنوع تلك الأسباب يمكن إبراز أهمها:

1. سوء الفهم: سوء التفاهم من أسباب ولادة الأزمات. في مثل تلك الأزمات يكون الحل سهل بمجرد توضيح الحقائق. ينشأ سوء الفهم عادة من جهتين (المعلومات الناقصة ، أو البدء في اتخاذ قرارات أو الحكم على بعض الأمور قبل توضيحها).
2. سوء الإدراك: يمثل الإدراك والمعرفة مرحلة تلقي المعلومات التي استطعنا الوصول إليها وتقييم الأمور المعروفة ، وبالتالي فهو من المراحل الرئيسية للسلوك ومن خلال هذه المرحلة يأخذ السلوك والالتزام تجاهها شكلاً ومضمونًا. التوجيه غير الملائم الذي اتخذه القائد الإداري.
3. سوء التقدير والتقييم: وهو السبب الأكثر شيوعًا للأزمات في شتى المجالات ، وخاصة العسكرية منها ، حيث أنه يقع أحد أفراد المعركة الحربية وشيكة البدء ضحية لسوء التقدير والتقييم للطرف الثاني.
4. الإدارات العشوائية: هذا النوع من الإدارات لا يعمل على كسب ومحفز للأزمات فقط ولكنه أيضًا ، بدرجة أكثر خطورة ، كمدير للكيان الإداري ويدمر إمكانياته وقدراته. ومن الأمثلة على ذلك سوء التخطيط ، وعدم احترام الهيكل النظامي للمنشأت، والافتقار إلى التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات المعرفية. (الشعلان , 2012)
5. الرغبة الكبيرة في الابتزاز: ويمثل هذا النوع من الأساليب مجموعات الضغط ومجموعات المصالح للحصول على مكاسب غير عادلة من الكيان النظامي الإداري ، ووسيلتها الفعالة في ذلك هي إحداث بعض الأزمات المتتالية للكيان الإداري النظامي المستهدف وإخضاعه لسلسلة متوالية من الأزمات التي تغصب أصحاب القرارات على ذلك الطاعة.

6. اليأس: فمجرد اليأس هو أهم تلك الأزمات التي تعتبر خطر قريب على متخذي القرارات كما قد يحدث على المستوى الدولي أيضاً وباعثاً للأزمات الطاحنة العنيفة والمؤثرة والمدمرة بشدة وذات تكاليف باهظة.
7. الإشاعات: إنه من أهم مصادر الأزمات. في الواقع ، العديد من الأزمات هي المصدر الوحيد للشائعات التي تم توظيفها ، ويتم تسخير الإشاعة باستخدام مجموعة من الحقائق والمعلومات الصادقة من قبل قطاع وافر من الأفراد ، وبالتالي فإن إحاطتها بهالة قوية من المعلومات الكاذبة تفجر الأزمات[2] .(العماري,2011)
8. استعراض القوه: يتم ذلك من قبل بعض الكيانات الكبيرة للحد من بعض الكيانات الصغرى ، كما يتم من قبل الكيانات الإدارية الطامحة عندما تحتاز على بعض من عناصر القوة وتريد قياس ردة فعلها أو اختبار مدى تأثيرها على الكيانات الصغرى ومدى رد الفعل من الكيانات الأكبر منها ، ثم البدء في عملية مراجعة خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث دون حساب النتائج والعواقب ، ويتدخل عدد من العوامل غير المتوقعة وتسبب الأزمة.
9. الأخطاء البشرية: وتلك أحدى أسباب الأزمات سواء كانت في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل ، وأفضل مثل على ذلك انفجار المكوك الفضائي (تشالنجر) وما نتج عنه من حدوث أزمة ثقة عنيفة جدا في بعض الجهات المشرفة على برنامج التشغيل الخاص به.
10. الأزمات المخططة: وتسمى أيضًا اختناقات الأزمة التخطيطية ، حيث تعمل بعض من القوى المنافسة في الكيانات الإدارية على تتبع بعض مسارات عمل هذه الكيانات ومن خلال ذلك التتبع يتضح لهم عمليات تشغيل ومراحل الإنتاج والتوزيع والاحتياجات والظروف لكل منها. من تلك المراحل ، ومن الممكن أن تحدث أزمات مخططة [1]. (الاعرجي ,2010)
11. تعارض الأهداف: إن تضارب بعض الأهداف بين بعض الأطراف المختلفة قد يسبب أزمة بينهم ، خاصة إذا جمعت بينهم من خلال أعمال مشتركة. وكل طرف ينظر

إلى هذا الفعل من منظوره الذي قد لا يتفق مع منظور الطرف الآخر لتتضارب الأهداف ، فتحدث الأزمات.

12. تعارض المصالح: كما أنه من أهم أسباب حدوث الأزمات على المستويات الدولية أو المحلية ، أو داخل بعض الشركات ووحدات الأنشطة الاقتصادية ، فكل دولة لها مصالحها ، ولكل شركة مصلحتها الخاصة، ولكل فرد أيضًا مصالحه الخاصة.

في ظل الانعكاسات الخطيرة للأزمات الدولية على استقرار النظام الدولي والأمن الدولي ، تسعى بعض الدول والمنظمات الدولية إلى إدارة الأزمات الدولية وعدم توصيلها إلى مراحل يحدث منها تأثير مباشر على المجتمع الدولي. القائمة بأقل تكاليف مادياً وبشرياً ، والتالي هو العمل بقدر الإمكان لتجنب الخوض في خضم مواجهات عسكرية مكلفة مادياً.

ثانياً: مفهوم إدارة الأزمة:

يرتبط لفظ إدارة الأزمات بارتباط كبير ووثيق بالإدارة العامة ، حيث أن إدارة الأزمة هي نشاط يهدف بإن يعتمد على البحث والتوصل الى المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة على التنبؤ بمواقع وتوجهات الأزمات المتوقعة ، مما يخلق الصعيد المناسب للسيطرة على الأزمة. واتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل معها. أو تبديل مسارها لتصبح في صالح المنظمة).

مما لا شك فيه أن إدارة الأزمات هي فن وعلم مدروس، لكنها في الواقع فن أكثر منها علم ، لأنها مرتبطة بالموهبة القيادية التي لا يمكن اكتسابها بالمعرفة ، والغرض من إدارة الأزمات هو التغيير. الوضع لتجنب محاربة الواقع. الخاسر.(هويدي,2010)

يعتبر منهاج إدارة الأزمات من العلوم الإنسانية الجديدة التي ازدادت أهميتها جداً في العصر الحالي ، والذي شهد العديد من التغيرات المكثفة والغريبة جدًا لدرجة الإعجاز سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني. تعرف الموسوعة الإدارية إدارة الأزمات بأنها "الحفاظ على أصول وممتلكات المنظمة وقدرتها على توليد الإيرادات ، وكذلك حماية الأفراد وموظفيها من مختلف المخاطر

تعددت مفاهيم إدارة الأزمات ، مع تعدد الباحثين وأصحاب الأفكار من الكُتاب ، والاختلاف في وجهات النظر حول كيفية التعامل والإدارة للأزمة، حتى لو كان لديهم صفات وقواسم مشتركة. إن النتائج تقلل من الآثار السلبية)،(Jonathan (2017)

كما يتبين لنا من هذا التعريف أن إدارة الأزمات في حاجة إلى نوع مختلف من الخطط لتتجنب الآثار السلبية للأزمات ، وقد استخدم "ألكسندر چورچ" مصطلح إدارة الأزمات بمعنى القيود والأغلال المفروضة على عملية القسر ، الإنصاف والضغوط القسرية في العلاقة الدولية ، بمعنى أن إدارات الأزمات تريد أن نسيطر على تلك الأحداث والصراعات في الأزمات وان نخفف من شدتها لكي لا تصل الى نقطة الانفجار والعنف الجماعي و الحرب.

تم تعريف مفهوم إدارة الأزمات بأنه يعني في الأساس كيفية التغلب على الأزمات بأدوات علمية وإدارية متنوعة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها.

وهي تتخذ إجراءات طارئة تحت تنوع وتعدد من الضغوط والتوتر الداخلي لحل المشاكل الناجمة عن المشكلة النفسية ، سواء بفعل طرف أو تصدير من طرف آخر ، أو بتراكم الآثار والسلبيات البيروقراطية أو الأزمات والكوارث والمخاوف

هي العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة من خلال استشعار ومراقبة المتغيرات البيئية سواء الداخلي او الخارجي منها التي تولد الأزمة وامتلاء الموارد والقدرات المتاحة للتعامل أو المنع مع أقل قدر متاح من المأوى من الكوارث وفي أكثر من بطريقة فعالة وآمنة

ويمكن ان ننظر إلى إدارة الأزمات على أنها:

- مجموعة من التجهيزات وجهود إدارية التي يتم منحها لتواجهه الأزمة أو الحد من اثار الدمار الذي قد تحدثه الأزمات.
- أو هو الفن في إدارة الرقابة عن طريق تحسين كفاءة وقدرات النظام لاتخاذ القرار سواء على المستويات الجماعية أو الفردية حتى تستطيع التغلب على العناصر الآلية البيروقراطية الكبيرة التي قد تكون غير قادرة على مواجهة التنظيم المفاجئ والتغييرات.

- أو هي عملية تقييم وإعداد المشاكل الداخلي منها والخارجي المنتظمة التي تتوعد بشكل مخيف سمعة الشركة أو أرباحها أو بقائها في السوق والتحديات التي نشأت.

ثالثاً: ادارة الأزمة الدولية:

تباينت مفاهيم الأزمات الدولية ، حيث يعود سبب هذا الاختلاف والتنوع إلى عاملين رئيسيين ، الأول: يتعلق بتنوع الأبعاد العلمية والفكرية ، والثاني: الاستخدام الشامل لمحتواها لتوفير بعض المعطيات والأهداف (احمد,2002)

عرّف روبرت كانتور الأزمة الدولية بأنها بداية تغير في خصائص العلاقات بين جوانب معينة، حيث أن قد تزداد الصراعات إلى مستويات قد تهدد الخصائص المختلفة للعلاقات بين دول العالم، ومثال على ذلك: في حالة الأزمات بين الأعداء ، من الممكن أن تتحول العلاقات من سلمية إلى حرب ، أو من تعاونية إلى صراع ، بينما في حالة الأزمات بين التحالفات ، تتغير العلاقة من تحالف إلى انفصالي.(كانتور ,1999)

سمات الأزمات الدولية: (وهدان ,2008)

- سمة المفاجئة: تجسد الأزمة الدولية، بداية انتقال غير متوقعة في العلاقات بين البلاد، حيث تجري بصورة غير مخطط لها سابقاً.
- سمة التهديد: تلك التي تهدد الأهداف العليا والأمن القومي للدولة.
- سمة ضيق الوقت: حيث يكون الوقت المتوفر لمجابهتها قصير، في ظل نقص البيانات أو انعدامها.
- سمة المخاطرة: هي التي تفرض على صانعي القرارات، ضرورة اتخاذ قرار مصيري لمواجهة الأحداث، التي قد تصل بنا إلى تغير في حاضر العلاقات بين جميع الأطراف.

المراحل التي تمر بها الأزمات الدولية:

- ميلاد الأزمة: حيث يبدأ صانع القرار الشعور بخطر ما يصيب في المستقبل، حيث يجب عليه التدارك والتعامل معه، قبل ازدياده وانتقاله للفترة التالية.

- **نمو الأزمة واتساعها: تبدأ الأزمة في التوسع والنضج، مكتسبة القوة من تلك المحفزات الداخلية والخارجية، نتيجة عدم قدرة صانعي القرارات على الاستيلاء عليها في مرحلتها الأولى.**
- **نضج الأزمة: تعد مرحلة نضج الازمة هي الأخطر من عمر الأزمة ففيها تصل بنا الأزمة إلى أقصى واصعب مراحل قوتها وعمقها؛ ممّا لم يعد سهلاً السيطرة عليها. وفي الكثير من الأحيان تتصلب الأزمات عند هذه المرحلة لأسباب كثيرة قد تكون داخلية أو دولية أو إقليمية ...**
- **إنحسار الأزمة: تبدأ بالتراجع بعد التعارض الشديد، الذي يفقدها قسم هام من قوة دفعها، حيث يجعلها تتلاشى بشكل تدريجي.**
- **حل الأزمة: هنا تنتهي الأزمة بشكل كامل.**

ان الفرض الأساسي المطلوب من الإدارة للأزمات الدولية، هو تجنب وصولها إلى مراحل الصراع الدموي ، وتطورها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية، كوسيلة للردع، وتتعدد استراتيجيات مواجهة الأزمة، ويحدد اختيار أي جزء منها، وفقاً للإمكانيات المتاحة والمتوفرة، والتحديد الجيد لمسارات الأزمة، والتحولات التي قد تحدث فيها. والنجاح في وجود طريقة لتعامل معها، هو مرهون بالاختيار السليم لاستراتيجية المواجهات والمنهج المستخدم بها، والذي يحقق القدرة على التكامل، بين مختلف المجالات السياسي منها والاقتصادي أيضاً والإداري، ويوفر المناخ اللازم للتفاهم والمشاركة الفعالة، على جميع المستويات والاختصاصات الوظائف في الكيان الإداري أو المؤسسة أو الدولة جميعها. وتستند هذه الكفاءة المطلوبة والفعالية المرجوة في استقراء المستقبل، وبالقدر الذي يحقق لنا إدراك كامل بطبيعة الأزمة، فإذ ذلك قد يتوقف أساساً إلى الاستنتاج الدقيق لكافة الخيارات والحلول الممكنة لمواجهة الأخطار.

ويلخص الباحث أن النجاح في عملية الإدارة للأزمة يتطلب دراسة الأزمة نفسها في ضوء العناصر الموضوعية ولأسبابها الحقيقية ، وعدم الاكتفاء بإلقاء المسؤولية عن ظهورها على الخصوم ، والمحاولة لإعفائها من ذلك ؛ لأن نجاح هذه الإدارة لا يتحقق بالدفاع عن النفس فقط وتبرئتها وتحميل الخصم كامل المسؤولية وهذا من شأنه أن يزيد من تصلب الطرف الآخر ويؤدي بالطبع إلى طريق مسدود.

المبحث الثاني

مفهوم العوامل الخارجية ودورها في إدارة الأزمات

تمهيد:

قد يشهد الواقع الدولي الان العديد من النماذج للتدخل الخارجي التي يختلف في شكله وصوره من الآليات والنطاق والمدى والأطراف والأهداف والمبررات والآثار والنتائج. بالتوازي مع هذا قد كانت هناك نماذج من عدم التدخل والتأخير والقيود في الحالات التي بدت وكأنها متساوية إن لم تكن من منظور الأهداف والمبررات نفسها أكثر تطلبًا للتدخل ، وهو ما أظهرته بوضوح بعض تلك الدراسات عند مقارنة بعض الحالات العسكرية الدولية. تدخل تحت عباءة الاعتبارات الإنسانية مع بعض الحالات التي غاب عنها هذا التدخل العسكري. رغم تفوقها في حجم الانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.

أولاً : مفهوم التدخل الخارجي ومحدداته

على الرغم من الارتباط المشترك لمفهومي (التدخل الخارجي بالاستخدام القسري للأدوات الاقتصادية أو القوى العسكرية من أطراف خارجية ضد دول معينة) ، فإن هذا المفهوم في الواقع أوسع من هذا التقييد والتحديد ، سواء من جهة آلياته أو صورته أو الجهات الفاعلة فيه. والحفلات. يوفر مفهوم التدخل الخارجي إطارًا شاملاً لفكرة التأثير الخارجي على الداخل ، مما يثير قضايا متعددة مثل تراجع السيادة المطلقة للدول ، وزيادة الانتشار الكمي والنوعي للسلطة ، وزيادة انكشاف الدول على العالم الخارجي ، والذي يمكن أن يصل إلى مرحلة التبعية في بعض المجالات ، وقضايا أخرى مثل مشكلة التبعية والتدخل الدولي لتنشر الديمقراطية ، والتدخل السافر للمنظمات الدولية لإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدول. ودور الطرف الثالث في النزاع والصراع والتدخلات الدولية لاعتبارات إنسانية. وآخرون ، والأمين العام السابق للأمم المتحدة ، كوفي عنان ، أشاروا إلى هذا المعنى في تأكيده على توسيع مفهوم التدخل الدولي خارج نطاق التدخل العسكري الدولي تحت مظلة الاعتبارات الإنسانية ليشمل العسكريين و أشكال التدخل غير العسكرية (بما في ذلك

مساعدات التنمية والمساعدات الفنية والاقتصادية) ، وبطريقة تعبر عن تغيير في مفهوم السيادة وتطورها

لكن يظل من الضروري عدم التوسع بشكل مطلق في مفهوم التدخل إذ أن كافه أشكال العلاقات والتفاعلات الخارجية من شأنها أن تمس بصورة أو أخرى قضايا داخلية، ومن ثم ينبغي تمييز التدخل عن مجرد الدخول في علاقات خارجية أو الاهتمام أو الانخراط الخارجي الذي قد يمس قضايا داخلية لكن دون أن يصل إلى درجة التدخل المباشر والواضح، ودون أن يكون هدفه الاساسي هو تغيير مسار تفاعلات معينه من خلال الدور الخارجي. ونعرف التدخل باعتباره دور فواعل خارجية (من الدول وغير الدول) في تفاعلات (داخلية أو ثنائية أو إقليمية) لم يكونوا في الأصل طرفا فيها بشكل مباشر، أو في مجالات وقضايا ساد التعامل معها باعتبارها من صميم الاختصاصات الداخلية للدول والحكومات (مثل قضايا شكل نظام الحكم وعملياته وتفاعلاته وشاغلي مناصبه، وصياغة السياسات العامة، وحماية أمن الدول وسلامتها الإقليمية في مواجهة أي تهديدات)، لاسيما إذا جاء هذا التدخل بغير رضا حكومات الدول موضع التدخل (جاد,2001)

ويوسع هذا التعريف نسبياً من نطاق محددات التدخل، إذ أن تنوع طبيعة التفاعلات والقضايا وصور التدخل يفتح المجال للحديث عن محددات ثقافية وقيمية وقانونية وسياسية واقتصادية وعسكرية واستراتيجية وغيرها سواء داخلية أو خارجية من منظور أطراف عمليات التدخل على اختلاف مواقعهم. كما يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات اقتصادية لهذه المحددات:

- أولها: مستوى العوامل المؤثرة في حدود التدخل من عدمه.
- ثانيها: محددات طبيعة التدخل أي اتخاذ صوراً واشكالاً معينه دون غيرها (من حيث أطرافه وآلياته ونطاقاته).
- وثالثها: محددات فاعلية التدخل ونجاحه (أو العكس) سواء في آثاره المباشرة قصيرة المدى أو في نواتجه وتداعياته على المدى الطويل.

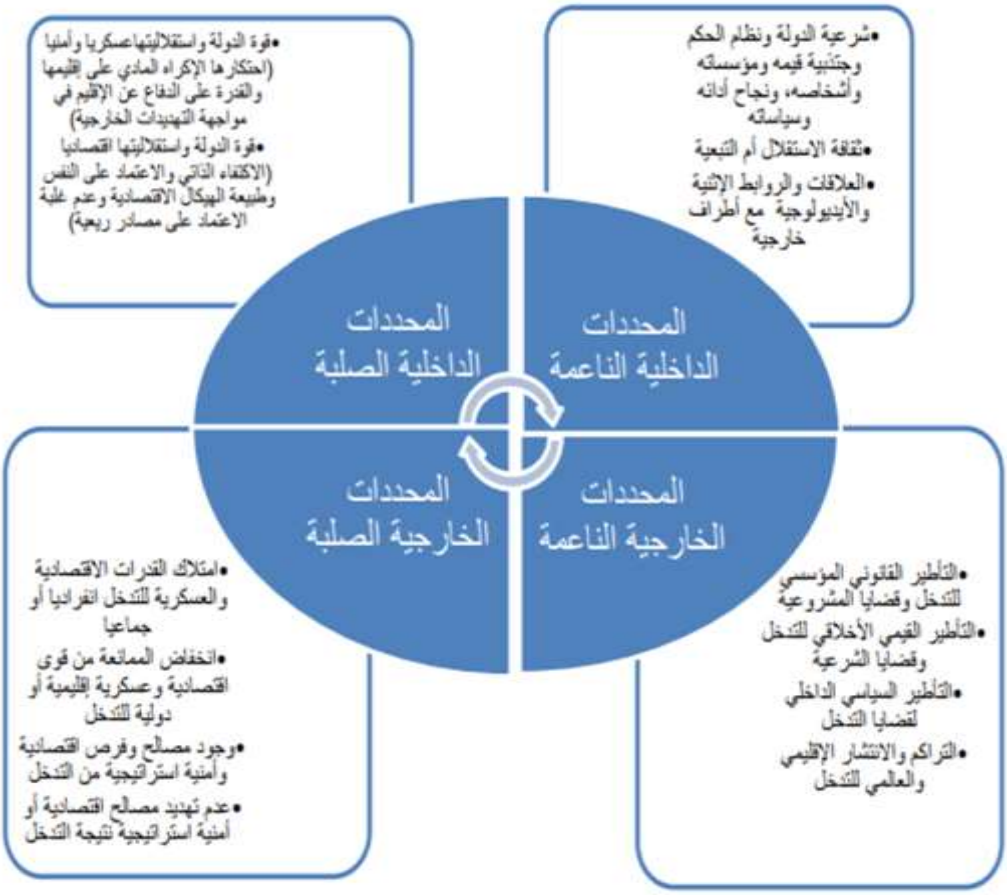
•شرعية الدولة ونظام الحكم وجدّيّة قيمه ومؤسساته وأشخاصه، ونجاح أدائه وسياساته
•ثقافة الاستقلال أم التبعية
•العلاقات والروابط الإثنية والأيديولوجية مع أطراف خارجية
•قوة الدولة واستقلاليتها عسكريا وأمنيا (احتكارها الإكراه المادي على إقليمها والقدرة على الدفاع عن الإقليم في مواجهة التهديدات الخارجية)
•قوة الدولة واستقلاليتها اقتصاديا (الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس وطبيعة الهيكل الاقتصادية وعدم غلبة الاعتماد على مصادر ريعية)
المحددات الداخلية الناعمة
المحددات الداخلية الصلبة
المحددات الخارجية الناعمة
المحددات الخارجية الصلبة
•التأطير القانوني المؤسسي للتدخل وقضايا المشروعية
•التأطير القيمي الأخلاقي للتدخل وقضايا الشرعية
•التأطير السياسي الداخلي لقضايا التدخل
•التراكم والانتشار الإقليمي والعالمي للتدخل
•امتلاك القدرات الاقتصادية والعسكرية للتدخل انفراديا أو جماعيا
•انخفاض الممانعة من قوى اقتصادية وعسكرية إقليمية أو دولية للتدخل
•وجود مصالح وفرص اقتصادية وأمنية استراتيجية من التدخل
•عدم تهديد مصالح اقتصادية أو أمنية استراتيجية نتيجة التدخل

ثانياً: التدخلات المحلية الداخلية

تميل بعض الدراسات إلى التركيز على المحددات الداخلية في تحليلها للعوامل التي تعزز احتمالات التدخل الخارجي وتوسع نطاقه في المجالات المختلفة. ففي دراسة تحليلية للمحددات والعوامل التي تمثل الإطار العام لمسالك التأثير الخارجي على أدوار الدولة وسياساتها بالتطبيق على مصر، خلصت إحدى الدراسات الى أن أهم هذه العوامل هي: ضعف الممارسة الديموقراطية، وتزايد حجم المشكلات الداخلية وحدتها مع تزايد ضعف القدرة على مواجهتها بصورة شاملة، وعدم ترجيح خيار الاعتماد على الذات في السلع الاستراتيجية المائية والغذائية والتصنيعية المدنية والعسكرية. (زهران ,1995)

وبالمثل ركزت العديد من الدراسات على العوامل الداخلية لتفسير تزايد الاهتمام الدولي بالتطورات في مصر عقب 30 يونيو 2013 والإطاحة بحكم جماعة الإخوان وتحول هذا الاهتمام إلى تدخلات دولية تقترب من حد تدويل الأزمة، حيث تمثلت أهم هذه المحددات والعوامل في:

انقسام النخبة المصرية سياسيا وفكريا وصولاً إلى درجة الاستقطاب واستدعاء التدخلات الخارجية للحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره، وخبرة ثورة 25 يناير في إبراز أهمية الضغوط الدولية والأدوار الخارجية في التأثير في توازنات القوى الداخلية بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة مع اهتمام الطرفين بمتابعة المواقف الدولية والسعي لاجتذابها رغم الحرص على نفي اتهامات التبعية أو الاستقواء بالخارج، واتساع نطاق العنف وسقوط مئات الضحايا، وتباطؤ الاقتصاد المصري واعتماده على إيرادات ريعية ذات طبيعة خارجية بالأساس ممثلة في عائدات السياحة وإيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج (نوير,2013)

تشير هذه التحليلات أن الأزمات السياسية والاقتصادية ، مع ضعف القدرات المؤسسية ، والاعتماد السياسي والاقتصادي والعسكري على الخارج ، وزيادة الصراعات الداخلية ، كلها عوامل تفتح الطريق لمساعدة التدخل الخارجي. وبطريقة أكثر تجريدية وشمولية ، فإن المساق الداخلي للتدخل يشمل العوامل الداخلية والمواقف الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى على المستويات المحلية التي من المحتمل أن تستدعي تدخل القوى الخارجية ، وتزيد من احتمالية حدوث الأمر وتقلل من مقاومتها. في هذا السياق ، هناك تصنيفات متعددة لمصادر ومظاهر التعرض للتدخل الخارجي ، لكنها في النهاية تتحول إلى تأكل أحد المكونات الرئيسية الثلاث للدول ، وهي...(الحماية من مواجهة أي تهديدات خارجية – الشرعية السياسية على اقليم معين – القدرة على توفير الأمان داخلها – قدرة الدولة المستقلة على إيجاد الرخاء لأفراد الشعب العاديين وخلق أقل حد من التوافق بينهم حول العناصر الخاصة بالهوية الجماعية بشكل يزيد من رغبتهم في التعايش. والحوكمة المؤسسية

وبهذا المعنى فإن كافة مقاييس قوة الدولة وتقييم أدائها في مختلف المجالات على تنوعها تقدم مؤشرات كاشفة لطبيعة السياق المحلي ومدى انكشاف الدولة للتدخلات الدولية بأليات مختلفة تتسق عادة مع أوجه الضعف أو العجز لديها؛ بمعنى أن مظاهر الضعف السياسي والاقتصادي أو الأمني تكون أكثر ميلا لاجتذاب تدخلات سياسية أو اقتصادية أو أَمنية عسكرية على الترتيب سواء معالجة أو توظيف هذه الفجوات. ويبرز في هذا الصدد إيراد بعض مظاهر التدخل الخارجي كأحد مؤشرات مقياس الدول الفاشلة Failed states index ضمن مجموعة المؤشرات السياسية والعسكرية تحديدا، وذلك استنادا إلى أن فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها الداخلية أو الدولية يفسح المجال لاحتمالات تدخل الفاعلين الخارجيين لتوفير هدء الخدمات والالتزامات أو استغلال الظروف الداخلية لتحقيق مصالح معينة. وبهذا المعنى، فإن المحددات والمصادر الأساسية للتدخل الخارجي وزيادتها ، بالإضافة إلى الانكشاف الخارجي ، والتي عادة ما تولد أثرًا تراكميًا لنفسها – يتمثل في أن تفشل الدول في أداء وظائفها الأساسية والأدوار التي تقوم بها من الجهة الأمنية – الاجتماعية – الاقتصادية أو السياسية ، وهو ما تخفيه المؤشرات الأخرى للدول الفاشلة. المقياس الذي يتم تغطيته بالمؤشرات الأخرى لمقياس الدول الفاشلة كما هو مفصل في الجدول التالي:

جدول مقياس الدولة الفاشلة ومؤشرات ضعف الدولة وفشلها

الأبعاد	المؤشرات الرئيسية	أهم المؤشرات الفرعية
الأبعاد الاجتماعية	الضغوط الديموغرافية	أي ضغوط على الحكومة لتلبية احتياجات السكان بسبب: الكوارث الطبيعية ، والأمراض ، وسوء التغذية ، وندرة المياه ، وندرة الغذاء ، وتلوث البيئة ، والنمو السكاني ، وتضخم الشباب ، وارتفاع معدلات الوفيات.
	اللاجئين والنازحين	زيادة الضغوط على الخدمات العامة والتهديدات الأمنية بسبب: النزوح والنزوح الداخلي ، ونسبة اللاجئين إلى السكان ، ومخيمات اللاجئين والنازحين ، والأمراض الناتجة عن النزوح واللجوء ، والقدرة على استيعاب اللاجئين.
	مظالم الجماعات	مؤشرات زيادة التوتر والعنف بين الجماعات ، مما يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويزيد من احتمالات العنف المرتبط بمؤشرات: التمييز ، وانعدام القوة ، والعنف الطائفي والديني والجماعي.
	هروب الكفاءات البشرية ونزيف العقول	مؤشرات انتقال "الكفاءات والعناصر الأكثر قدرة" بشكل يضعف رأس المال البشري للدولة ، والتي تظهر من خلال المؤشرات: نسبة الهجرة "إلى السكان" ، وهجرة "المتعلمين ، ورأس المال البشري" .
الأبعاد الاقتصادية	التنمية الاقتصادية غير المتكافئة	الفروق في مخصصات التنمية على أسس عرقية أو اقتصادية أو إقليمية بين مناطق ومجموعات الدولة ، والتي ترتبط بالمؤشرات: معامل جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل ، وتوزيع الخدمات بين الريف والحضر ، وحصة العشرة الأوائل والأقل ثراءً. في المائة من الدخل ، والحصول على الخدمات المتقدمة ، وسكان الأحياء الفقيرة
	الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية	يؤدي تزايد الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى توحيد قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين ، مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفئات المحرومة ، والتي تتعلق بمؤشرات: عجز الميزانية ، الدين الحكومي ، معدلات البطالة ، عمالة الشباب ، القوة الشرائية ، التضخم ، حصة تويتر من الناتج المحلي الإجمالي ، نمو الناتج المحلي الإجمالي.
الأبعاد السياسية والعسكرية/الأمنية	تآكل شرعية الدولة	الفساد ، وفاعلية الحكومة ، والمشاركات السياسية ، والعمليات الانتخابية ، ونزاهتها وتواترها ، والمستوى الديمقراطية، والاقتصاد غير المشروع ، والاتجار بالمخدرات ، والاحتجاجات والمظاهرات ، وصراع القوى.
	تدهور الخدمات العامة	خدمات الشرطة والأمن ، ومعدلات الجريمة ، وتوفير التعليم ، ومعدلات الأمية والتعليم ، والمياه كذلك الصرف الصحي ، والبنية الاساسية ، وجودة الرعاية الصحية ، وخدمات الاتصالات والهاتف ، والوصول إلى الإنترنت ، والتوفير المستقر لمصادر الطاقة ، والطرق وخطوط النقل
	حقوق الانسان وسيادة القانون	حرية الصحافة ، الحريات المدنية والسياسية ، تهريب البشر ، الاعتقال والاعتقال ، السجناء والمعتقلون السياسيون ، الاضطهاد الديني ، التعذيب ، الإعدام
	الأجهزة الأمنية	هناك تحديات ضد احتكار الأجهزة الأمنية للاستخدام المشروع للقوة على أراضي الدولة ، ويرتبط ذلك بمؤشرات: الصراعات الداخلية ، وانتشار الأسلحة الصغيرة ، وأعمال الشغب والاحتجاجات ، والانقلابات العسكرية ، والتمرد وأنشطة التمرد ، وانتشارها. من المليشيات والمسلحين والتفجيرات والسجناء السياسيين والوفيات نتيجة النزاعات
	تشرذم النخب وتناحرها	زيادة انقسام النخب واشتداد الصراع بينها إلى سياسات تعظيم المكاسب ، ورفض التفاوض والتسوية ، واعتماد سياسات التصعيد المتعلقة بمؤشرات: صراعات القوى ، والانقسامات ، والتنافس السياسي ، والتلاعب بالانتخابات.
	التدخل الخارجي	المساعدات الخارجية ، قوات حفظ السلام ، بعثات الأمم المتحدة ، التدخل العسكري الأجنبي ، العقوبات ، التصنيف الائتماني للدولة

وتكون محصلة تحقق هذه المؤشرات تمكين التدخل الخارجي – حال توافر بقية محدداته– وتقليل الممانعة الداخلية في مواجهته نتيجة ضعف القدرات الناعمة والصلبة للدولة بالنظر إلى فقدانها السيطرة المادية على إقليمها أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة في الإقليم، وتآكل شرعية سلطة صنع القرارات الجماعية، والعجز عن توفير خدمات عامة معقولة، والعجز عن التفاعل مع الدول الأخرى كدولة تتسم بكامل مقومات عضوية المجتمع الدولي، وغيرها من سمات الدول الفاشلة أو الآخذة في التحول إلى الفشل. وتجدر الإشارة إلى أن أحد عناصر تميز هذه المؤشرات هي لفتها الانتباه إلى أن خصائص المجتمعات (مثل التنوع الاثني والديني والطائفي وغيرها) لا تشكل في حد ذاتها مصدرا للتدخل الخارجي أو العكس، بقدر ما ترتبط قدرة الدولة–ومن ثم احتمالات التدخل ومجالاته – باستراتيجيات الدولة النخب والجماعات المختلفة داخلها في إدارة تفاعلاتهم.

ثالثاً: التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية:

دون إنكار أهمية المحددات الداخلية باعتبارها تمثل شرطا ضروريا لتمكين التدخل الخارجي، فإن مجرد توافرها لا يفضي وحده بالضرورة إلى حدوث التدخل بصوره المختلفة، إذ تظل للمحددات الخارجية الإقليمية والدولية تأثيراتها في زيادة احتمالات حدوث التدخل أو الحد منها. ورغم تعدد تصنيفات هذه المحددات إلا انها تظل قابلة للتصنيف بين محددات ناعمة قيمية معنوية وسياسية وقانونية وأخرى صلبة اقتصادية وعسكرية.

ويكشف استعراض أدبيات التدخل الخارجي عن وجود جدالات بين المحددات الناعمة القيمية الإيثارية وتلك الصلبة الاقتصادية والأمنية الذاتية بشكل خاص. إذ يفضي التركيز على بعض هذه المحددات الناعمة بمفردها إلى غلبة طابع مثالي على تحليل عمليات التدخل الخارجية في حدود ما ينبغي أن يكون. ويظهر ذلك حتى على مستوى التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية في إطار جهود بعض الأطراف لتحديث المنظمات والمؤسسات الدولية وتفعيل الدور التي تقوم به في توفير الأمن الجماعي وتوفير حماية حقوق البشر ، واقتراح المعايير التي تمثل محددات قرار التدخل العسكري في النزاعات بين الدول أو داخلها ، مثل: خطورة وخطورة التهديد ، ووضوح الأهداف (ليس هزيمة الدول ولكن حماية حقوق الإنسان) ، والاستخدام التدريجي لآليات التدخل بحيث يكون الملاذ الأخير هو التدخل العسكري ، وانسجام الأهداف مع الوسائل ، وتقييم متوازن النتائج

والتحديات (بحيث لا تعلى تأثيرات وسلبيات التدخل على خيار عدم التدخل) ، ويُضاف شرط حياد الطرف المتدخل أو حياده على الأقل حتى تكون أغراض التدخل إيثارية تتصل بمصالح الآخرين بالأساس[1]. وفي المقابل، يغلب هذا الاتجاه الآخر منظور مصلحة الدول المتدخلة أو المرشح ان تتدخل فيها ، وبعد ذلك يركز على محددات وابعاد أخرى مثل درجة التأييد السياسي الداخلي للتدخل، وانخفاض تكاليف التدخل وأعبائه وخسائره المتوقعة، ووضوح المدى الزمني للتدخل، وتحديد أهداف التدخل وتأثيراته على مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية، وجود استراتيجية واضحة للخروج exit strategy وإنهاء التدخل أو تغيير طبيعته عند الضرورة.

وفي محاولة لتجاوز هذا الجدل، سعت بعض الدراسات إلى تحليل محددات التدخل الخارجي بالجمع بين المحددات القيمية والمصلحية معا، لاسيما على ضوء ارتباطهما الفعلي واقعيا. فذهبت إحدى الدراسات من تحليلها كيفيا لعدة نماذج للتدخل الدولي إلى أن احتمالات حدوث التدخل تزداد مع النجاح في التأطير الاستراتيجي للقضايا بالجمع بين الاعتبارات القيمية (منطق الملائمة والاتفاق مع المعايير الأخلاقية والقانونية logic of appropriateness) والاعتبارات المصلحية الواقعية (منطق الآثار والتداعيات والنواتج logic of consequence[2]).(Melissa2013)

وسعت دراسة أخرى لتطوير نموذج شامل لمحددات التدخل الدولي الإنساني بشكل خاص بالجمع بين الاعتبارات التي يركز عليها المنظوران الواقعي والليبرالي في خمسة محددات أساسية، هي: المصالح القومية (بين مجرد الحفاظ على النفوذ الجيوسياسي، أو مصالح استراتيجية لتأمين النفاذ لموارد حيوية مثل المياه والطاقة، وصولا إلى الدفاع عن النفس ضد تهديدات مباشرة)، والمخاوف الأمنية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن تدفقات اللاجئين، ودرجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الدولة موضع التدخل، والاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بحجم الانتهاكات ومدى ضغط الرأي العام الداخلي لمواجهتها، وأخيرا مدى وجود قوى إقليمية رئيسية مناوئة للتدخل (بالإضافة إلى القوة العسكرية للدولة موضع التدخل). وقد خلصت الدراسة من اختبار عدة حالات للتدخل وعدم

التدخل إلى حضور تأثير كل من هذه العوامل بصور مختلفة بما يصعب استبعاد أي منها (Bianca **2009)**

وفي السياق ذاته، قامت إحدى الدراسات باختبار ستة محددات أو عوامل تمثل دوافع أساسية التدخل الدولي العسكري لاعتبارات إنسانية، موزعة على فئتين أساسيتين: أولاهما عوامل إيثارية قانونية أخلاقية وتشمل وجود أزمة إنسانية حادة، والوعي العام بهذه الأزمة وتغطيتها إعلاميا، وأخيرا شعور صانع القرار بالتزام أخلاقي للتدخل وثانيتها عوامل ذاتية مصلحية تشمل المصالح الاقتصادية، والمصالح الامنية الجيواستراتيجية، وأخيرا المصالح السياسية لصانع القرار ويمكن توضيح هذه العوامل ومؤشرات قياسها في الجدول التالي:

جدول المحددات القيمية والمصلحية للقائمين بالتدخل

طبيعة محددات التدخل	العوامل والمحددات	المؤشرات
محددات إيثارية قانونية وأخلاقية	حدة الأزمة الإنسانية	عدد الوفيات، عدد اللاجئين، حدة أنواع العنف (مذابح، اغتصاب، تشويه،...)، مدى وضوح البعد الإنساني الحمائي في خطاب الحكومات المتدخلة
	الوعي العام بالأزمة وتغطيتها إعلاميا	درجة وحجم التغطية الإعلامية للأزمة لدى الدولة، وطبيعة التغطية الإعلامية ومدى تركيزها على الابعاد الإنسانية للأزمة، ومدى وعي الرأي العام بالأزمة، وتوجهات الرأي العام إزاء التدخل لاعتبارات إنسانية
	شعور صانع القرار بالتزام أخلاقي للتدخل	الأبعاد الإنسانية في خطابات وتصريحات صانع القرار من حيث التكرار والشدة، مصداقية التصريحات
محددات ذاتية مصلحية	المصالح الاقتصادية	وجود موارد طبيعية مهمة وحيوية، أهمية استراتيجية لمنطقة النزاع للتجارة الإقليمية والعالمية، عدم تضرر مصالح اقتصادية أو تجارية واستثمارية نتيجة التدخل
	المصالح الأمنية والجيواستراتيجية	أهمية المنطقة في الحرب على الإرهاب، الدولة موضع التدخل تمثل مصدر تهديد للدولة المتدخلة، التدخل يدعم نفوذ القائم به في منطقة مهمة استراتيجيا، مواجهة مخاطر انتشار الصراع والتهديدات بما يهدد وحدة التكامل والاستقرار الإقليمي في منطقة معينة، عدم تضرر مصالح وعلاقات عسكرية وأمنية أساسية نتيجة التدخل
	المصالح السياسية لصانع القرار	إمكانية تشتيت انتباه الرأي العام عن قضايا داخلية، تصاعد ضغوط الرأي العام المؤيدة للتدخل، إمكانية توظيف التدخل لدعم موقف صانع القرار في انتخابات قادمة

وأظهر التحليل الكمي لعدد من الخبرات الدولية التاريخية للتدخل وعدم التدخل أنه رغم حضور الاعتبارات القيمية والمصلحية معا في كثير من حالات التدخل بما يصعب إمكانية استبعاد أي

منهما، إلا أن المحددات المصلحية تظهر كشرط ضروري (أي يصعب حدوث التدخل في حالة غياب العوامل المصلحية حتى لو توافرت كافة العوامل القيمية الإنسانية الأخرى) وشرط كاف (أي يمكن للعوامل المصلحية أن تؤدي بمفردها إلى التدخل تحت مظلة مبررات اعتبارات إنسانية حتى في حالة عدم وجودها علو نحو واضح، وهو ما ظهر جزئيا في حالة التدخل الأمريكي في العراق واحتلاله في 2003)، مع عدم انطباق ذلك على المحددات القيمية. وأكدت الدراسة كذلك ميل صناع القرار في الدول المتدخلة إلى تبني خطابات مزدوجة لتبرير التدخل تجمع بين الاعتبارات المصلحية (لاسيما في مواجهة الدوائر الداخلية لتبرير تكاليف التدخل أمام الرأي العام الداخلي) وكذلك الاعتبارات القيمية الإنسانية القانونية (خاصة على المستوى الدولي وفي المنظمات الدولية).

بهذا المعنى، يصبح السياق أكثر استدعاء لحدوث التدخل في حالة وجود مصالح اقتصادية أو أمنية استراتيجية أو سياسية واضحة لصانعي القرار في الدول المتدخلة، ويعجل من احتمالات التدخل ويعززها ارتفاع حدة الأزمات الإنسانية، والتغطية الإعلامية ومتابعة الرأي العام لها، مع وجود مبررات للالتزام الأخلاقي بالتدخل (كالمسؤولية عن حدوث الأزمة، أو وجود علاقات تاريخية سابقة مع أطراف الصراع، أو روابط أيديولوجية أو دينية أو عرقية أو مذهبية مع الجماعات المتعرضة للعنف، أو تبني خطاب إنساني قيمي عالمي، أو غياب الأطراف الأخرى القادرة على التدخل). وبذات المعنى، يصبح ارتكاب الدولة – أو عجزها عن منع– وقوع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان علي أراضيها مع تمتع دولها بأهمية اقتصادية أو استراتيجية خاصة مصدرا لتوفير بيئة أكثر ملائمة للتدخل الخارجي سواء على اعتبارات إنسانية أو مصلحية.

المراجع:

إبراهيم أحمد أحمد، إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.

أحمد محمد وهدان، تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة، عالم الفكر، العدد الرابع، المجلد 36، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ابريل، 2008.

أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، المستقبل العربي، 2010 ، ص ١٣-١٥.

جمال علي زهران، تأثير العوامل الخارجية على الدور الاقليمي لمصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.

روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: د. أحمد ظاهر، عمان (الأردن)، مركز الكتب الأردني، 1999.

عاصم محمد حسين الأعرجي، إدارة الأزمات : دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية، الإدارة العامة، مج ٣٩ ،ع ٤ 2010

عباس رشدي العماري ، إدارة الأزمات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2011.

عبد السلام نوير، في معنى الحدث: تكييف 30 يونيو في سياق الحالة الثورية العربية، السياسة الدولية، العدد 194، اكتوبر 2013، ص 57-58

عماد جاد، التدخل الدولي بين الانساني والسياسي، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني، 2001، ص 71

فهد أحمد الشعلان ، إدارة الأزمات: الأسس– المراحل– الآليات، جامعة نايف لعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2012.

كامل عبد الوهاب محمد . سيكولوجية إدارة الأزمات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ،ص٧.